

- لا تزال الوساطة والمحسوبية والمحاباة أكثر أشكال الفساد انتشارا في القطاع العام والخاص والأهلي.
- لا تغيير على مستوى الفساد خلال العام 2009 عنه في عام 2008.
- تفاؤل لدى المواطن الفلسطيني بأن مستوى الفساد سينخفض خلال عام 2010.
- استمرار ارتفاع مستوى الفساد في الأحزاب والفصائل الفلسطينية.
- ازدياد نسبة المستعدين للإبلاغ عن حالات فساد.
- ثقافة الوساطة لا تزال تشكل عاملا مهما للحصول على الخدمة العامة لدى غالبية المواطنين.

كانوا شهودا عليها أو ضحايا) كانت فوق مستوى التوقع.

شمل هذا الاستطلاع مؤشرات منها ما سلب الضوء على آراء الجمهور حول قضايا الفساد في مجتمعنا لفلسطيني التي من شأنها مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والحكومي وكافة المهتمين بمكافحة الفساد. وفوق ذلك يهدف هذا الاستطلاع إلى فحص حجم ودرجة التغيير فس مستوى الفساد خلال عام 2009 سواء كان ذلك تغييرا إيجابيا أم سلبيا.

نفذت مؤسسة ألفا للأبحاث والتطوير هذا الاستطلاع لصالح ائتلاف أمان في الفترة ما بين 5-10/11/2009 على عينة حجمها 1538 شخصا من أعمارهم 18 عام فأكثر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

أمان أن هناك انتشارا للفساد في مختلف قطاعات المجتمع الفلسطيني سواء العام أو الخاص أو الأهلي أو الإعلام أو الأحزاب السياسية.

أظهر هذا الاستطلاع أن الوساطة والمحسوبية والمحاباة لا تزال تحتل مواقع متقدمة من حيث أكثر أشكال الفساد انتشارا في تقديم الخدمة العامة من قبل القطاع العام الفلسطيني. يليها الرشوة مقابل تقديم خدمة عامة. ثم انفاق المال العام على مصالح خاصة. يليها استخدام المصادر والممتلكات العامة لمصالح شخصية.

واللافت في نتائج هذا الاستطلاع ان نسبة الذين أبدوا استعدادهم لطلب الوساطة من أجل الحصول على خدمة عامة ونسبة الذين أبدوا استعدادهم للإبلاغ عن حالة فساد (سواء

نمذ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان استطلاعا حول آراء المواطنين بقضايا تتعلق بحالة الفساد في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2009. وقد تمت الإشارة إلى نتائج هذا الاستطلاع ضمن تقرير الفساد السنوي 2009 .

يقوم هذا الاستطلاع- واستكمالا للتشخيصات السابقة التي تناولت واقع ونسب وجود الفساد في المجتمع الفلسطيني - على دراسة واقع الفساد من حيث أكثر أشكال الفساد انتشارا وأي المؤسسات التي تعاني أكثر من غيرها في وجود الفساد فيها خلال العام 2009. كذلك مستوى تغلغل الفساد في قطاعات المجتمع الفلسطيني.

أشار هذا الاستطلاع كغيره من الدراسات والاستطلاعات السابقة والتي أعدت لصالح

- افاد 19.8% من مجمل المبحوثين انه تتاح الفرص للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على ادارة عطاءات الاشغال واللوازم العامة. مقابل 69.7% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على ادارة عطاءات الاشغال واللوازم العامة. و%10.5 قالوا لا اعرف.
- اكثر من نصف المبحوثين (%56.9) سيقومون بالابلاغ عن حالة فساد في حال كانوا شاهدين على وقوعها. مقابل 43.1% قالوا انهم لن يقوموا بالابلاغ.
- حوالي ربع المبحوثين (%25.2) طلبوا خلال العام 2009 واسطة من طرف ما لمساعدتهم في الحصول على خدمة عامة. مقابل 74.6% قالوا انهم لم يطلبوا من طرف ما لمساعدتهم في الحصول على خدمة عامة.
- غالبية المبحوثين (%73.1) يعتبرون ان الواسطة تساعدهم في الوصول الى الخدمة العامة. مقابل 26.9% قالوا ان الواسطة لا تساعدهم في الوصول الى الخدمة العامة.

تحليل نتائج الاستطلاع وفق رؤية أمان

لا تزال الواسطة والمحسوبية والمحاباة أكثر أشكال الفساد انتشاراً في القطاع العام والخاص والأهلي حسب رأي المواطن الفلسطيني وهذه النتائج متقاربة مع نتائج استطلاع 2008، وعلى الرغم من أن 63% من مجمل المبحوثين يرون أن الواسطة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً في القطاع العام خلال العام 2009 إلا أنه وفي المقابل فإن 73.1% من المستطلعة آراءهم يعتبرون أن الواسطة تساعدهم في الوصول إلى الخدمة العامة وأن 25.2% من المبحوثين قد طلبوا خلال العام 2009 واسطة من طرف ما لمساعدتهم في الحصول على خدمة عامة ويتضح من ذلك أنه على الرغم من اعتبار الواسطة فساداً إلا أنه يتم استخدامها من عدد لا بأس به من المواطنين من أجل تحقيق مصلحة ما. في المقابل كانت نتائج انتشار الواسطة للعام 2008 في القطاع العام والأهلي والخاص الفلسطيني هي 63%، 1% و 35%، 1% و 47% على التوالي. ويستدل من هذه النتائج أن المواطن الفلسطيني لديه ثقة في إمكانية الحصول على الخدمة بشكل أسرع وأفضل بسبب استخدام الواسطة. أما الرشوة فقد احتلت المرتبة الثانية في القطاعين العام والخاص بنسبة 13,2% و 19,1% على التوالي بينما احتلت المرتبة الثالثة في القطاع الأهلي 9,2%.

من اللافت في هذا الاستطلاع ازدياد اعتقاد الجمهور بوجود فساد في الأحزاب السياسية حيث شغلت درجة متقدمة ضمن مجموع المؤسسات التي تعاني من انتشار الفساد فيها (وقد جاءت هذه النتيجة متقاربة مع نتائج استطلاع 2008 حيث احتلت فيها الأحزاب المرتبة الثانية) فقد أشار استطلاع 2009 أن 34.9% من المواطنين قالوا أن الأحزاب السياسية الأكثر فساداً مقارنة ب 16.4% من المواطنين قالوا المؤسسات الرسمية الأمنية والعسكرية و 12.1% من المواطنين قالوا المؤسسات الرسمية الوزارية المدنية. وتعكس هذه النسبة استمرار ظاهرة فقدان المصداقية للقيادات السياسية من قبل المواطنين. ويبدو أن حالة الصراع على السلطة والانقسام بين الضفة وغزة ساهمت في اتساع ظاهرة التمزق بين المدنيين والذين يحملون الأحزاب مسؤولية انتشار الفساد. وأن المؤسسات التي تتولى ادارة الحكم سواء في الضفة أو القطاع تلصق بها الصفة الفصائلية والحزبية والفساد. وبغض النظر عن مدى دقة الانطباعات فإن هذا الموقف المتزايد تجاه فساد الأحزاب يجب أن يدق ناقوس الخطر بالنسبة للأحزاب والفصائل لكي تراجع سياساتها وسلوك قادتها وخاول جاهدة تحسين صورتها من خلال تحسين سلوك مسؤوليها والعمل على اشاعة الشفافية في أعمالها وأعمال منظماتها وأعمال المؤسسات التي تشرف عليها والانتباه لخضوع جميع منابرها ومثليها الذين يتولون مواقع عامة للمساءلة عن أعمالهم.

وفيما يتعلق بانطباع المستطلعين عن الخدمات والنشاطات الرسمية التي انتشر فيها الفساد أكثر من غيرها لم يحصل تغيير جدي في هذا المجال عما كان عليه في استطلاع 2008 حيث يتركز الفساد في مجال التعيينات والترقيات وتقديم المساعدات الاجتماعية والخدمات العامة. ولدى سؤال المواطنين عن قدرتهم على الاطلاع على آليات ادارة الخدمات وشروط ومعايير تقديمها جاءت الاجابات وبنسبة 67% أنهم لا يطلعون على ادارة هذه الخدمات. اما فيما يتعلق بالاطلاع على كيفية ادارة خدمة الترقيات في الوظائف العامة فقد أفاد ما نسبته 78.1% من المبحوثين أنهم لا يعرفون كيف تتم بينما جاءت الترقيات في المرتبة الثانية من حيث عدم الاطلاع بنسبة 76,9% . وجاءت التعيينات في المرتبة الثالثة بنسبة 76,5% أماعطاءات الأشغال واللوازم العامة فقد جاءت في المرتبة الرابعة حيث اشار 69.7% من المستطلعين أنهم لا يطلعون على كيفية ادارة هذه الخدمة . بينما حلت المنح الدراسية في المرتبة الخامسة بنسبة 65,7% والخدمات الصحية في المرتبة السادسة بنسبة 59,2% وخدمات الحج والعمرة في المرتبة السابعة بنسبة 53%.

وعليه ترى أمان ضرورة بناء وتعزيز ثقافة وحق الحصول على المعلومات في المجتمع الفلسطيني وبث روح الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة وتشجيع الانفتاح على الشعب كما ورد في مشروع قانون حق الوصول للمعلومات الذي يجب العمل بمقتضاه والتعجيل بالمصادقة عليه .

وحول الانطباع عن الاسباب التي ساهمت في انتشار الفساد . فقد قال 32.8% من المبحوثين ان الاحتلال الاسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد هو اكثر عامل يقف وراء انتشار الفساد. 20.9% قالوا غياب سيادة القانون والمحاسبة. 17.2% قالوا ضعف المؤسسات الرقابية. 12.8% قالوا عدم وجود تشريعات عقابية كافية. 13.6% قالوا عدم وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد. و2.5% قالوا تدخل المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين في تقديم المنح والمساعدات. و1.0% قالوا لا اعرف. وتأتي هذه النتائج متقاربة مع نتائج استطلاع 2008 حيث تم التأكيد على أن الاحتلال وضعف سيادة القانون وغياب المحاسبة من اهم اسباب انتشار الفساد. ما يعكس رأي واضح لدى المواطنين الفلسطينيين لأهمية انتهاء الاحتلال وتعزيز سيادة القانون بالاضافة إلى المحاسبة كعناصر أساسية للحد من انتشار الفساد . وهذا يفرض على مراكز اتخاذ القرار ضرورة تفعيل آليات المحاسبة مثل العمل على

توطئة

يحتوي هذا التقرير النتائج الرئيسية للدراسة المسحية الأولى حول « الفساد في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2009». و تتضمن هذه النتائج مؤشرات إرتكازية حيوية حول توجهات و آراء المبحوثين في أشكال الفساد وإنتشارها في القطاعات الثلاث: العام، الأهلي، والخاص. كما تتضمن مؤشرات إرتكازية مناظرة حول آرائهم للخدمات والمؤسسات الأكثر معاناة من انتشار الفساد. بالاضافة الى موقفهم من الواسطة واستخدامها. وتشكل هذه المؤشرات نقطة إرتكازية يمكن الاستناد إليها في رصد وقياس و تفسير التحولات المستقبلية في آراء ومفاهيم الجمهور حول نفس المؤشرات و ذلك من خلال سلسلة من الاستطلاعات الدورية. و قد أجريت هذه الدراسة طبقاً للأسس والمعايير والمنهجيات العلمية الدولية التي تحكم هذا النوع من البحوث المسحية خلال الفترة 11/5-10/11/2009 في كل من الضفة الغربية بما فيها القدس . وقطاع غزة لعينة بلغت 1538 نسمة.

ملخص تنفيذي

- عند الطلب من المبحوثين أن يقوموا بترتيب أشكال الفساد من الأكثر انتشاراً إلى الأقل انتشاراً في القطاع العام، أفاد حوالي 63.0% من مجمل المبحوثين ان الواسطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة هي اكثر اشكال الفساد انتشاراً في القطاع العام خلال العام 2009. 13.2% قالوا الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة او الحصول على منفعة بدون وجه حق. 9.3% قالوا انفاق المال العام على مصالح خاصة. 8.2% استخدام المصادر والممتلكات العامة لمصالح شخصية مثل: سيارة حكومية. 6.0% قالوا التكسب من الوظيفة العامة. و%0.3 قالوا لا اعرف
- وعن ترتيب اشكال الفساد من الاكثر انتشاراً الى الاقل انتشاراً في القطاع الأهلي. بينت الدراسة ان 36.5% من مجمل المبحوثين يرون ان الواسطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات هي اكثر اشكال الفساد انتشاراً في القطاع الأهلي خلال العام 2009. 35.1% قالوا الواسطة، المحسوبية والمحاباة في التعيينات والوظائف. 16.3% قالوا استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية أو إنتخابية. 9.2% قالوا الرشوة. و2.7% قالوا لا أعرف. و%0.1 قالوا لا يوجد فساد.
- وعن ترتيب اشكال الفساد من الاكثر انتشاراً الى الاقل انتشاراً في القطاع الخاص. بينت الدراسة ان حوالي 47.1% من مجمل المبحوثين يرون ان الواسطة، المحسوبية والمحاباة في ادارة اعمال الشركة هي اكثر اشكال الفساد انتشاراً في القطاع الخاص 2009. 19.1% قالوا دفع الرشوة للمتنفذين في القطاع العام. 17.6% قالوا تخصيص مكافآت كبيرة لاعضاء مجلس الادارة. 14.6% قالوا استخدام اغراض الشركة لاغراض شخصية. و%1.6 قالوا لا اعرف.
- وعن ترتيب المؤسسات التي انتشر فيها الفساد خلال العام 2009 من الاكثر انتشاراً الى الاقل انتشاراً. فقد بينت النتائج ان 34.9% من مجمل المبحوثين يرون ان الاحزاب والفصائل الفلسطينية هي اكثر المؤسسات معاناةً من الفساد خلال العام 2009. 16.4% قالوا المؤسسات الرسمية الامنية والعسكرية. 12.1% قالوا المؤسسات الرسمية الوزارية المدنية. 8.3% قالوا مؤسسة الرئاسة. 6.0% قالوا المؤسسة القضائية. 5.9% قالوا المؤسسة التشريعية. 5.0% قالوا الهيئات المحلية. 4.6% قالوا مؤسسات القطاع الخاص. 3.8% قالوا مؤسسات القطاع الأهلي. 1.8% قالوا المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية. 0.3% قالوا النيابة العامة. و%0.8 قالوا لا اعرف.
- 49.2% من مجمل المبحوثين يرون ان التعيينات والوظائف هي اكثر خدمة انتشر فيها الفساد بشكل عام خلال العام 2009. 19.1% قالوا توزيع المساعدات الاجتماعية العينية والمالية. 8.8% قالوا الخدمات الصحية. 6.6% قالوا خدمات الشرطة واجهزة الامن. 6.1% قالوا الخدمات التعليمية. 2.3% قالوا الخدمات العامة (المياه، الكهرباء، الاتصالات....الخ). 1.9% قالوا تراخيص مزاولة المهن والاعمال. 1.9% قالوا المعاملات المدنية (الجوازات، الهويات، طلبات لم الشمل...الخ). 1.6% قالوا الجمارك والضريبة. 0.7% قالوا خدمات تسجيل الاراضي. 0.6% قالوا العطاءات العامة. 0.3% قالوا خدمات المحاكم الفلسطينية. و%1.0 قالوا لا اعرف.
- وحول الاسباب التي ساهمت في انتشار الفساد. فقد قال 32.8% من المبحوثين ان الاحتلال الاسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد هو اكثر سبب يؤدي الى انتشار الفساد. 20.9% قالوا غياب سيادة القانون والمحاسبة. 17.2% قالوا ضعف المؤسسات الرقابية. 12.8% قالوا عدم وجود تشريعات عقابية كافية. 13.6% قالوا عدم وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد. و2.5% قالوا تدخل المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين في تقديم المنح والمساعدات. و1.0% قالوا لا اعرف
- حوالي نصف المبحوثين (50.5%) يعتقدون ان الفساد خلال العام 2009 قد زاد. مقابل 26.0% من المبحوثين يعتقدون ان مستوى الفساد قد انخفض. 19.4% قالوا لم يتغير. و%4.0 قالوا لا اعرف.
- 46.4% من مجمل المبحوثين يعتقد ان مستوى الفساد خلال العام 2010 سيزداد. مقابل 28.2% يعتقد انه سينخفض. 24.8% قالوا سيبقى كما هو. و%0.7 قال لا اعرف.

واستكمالاً لهذا التوجه في تعزيز المعرفة والتوعية بمنظومة الفساد شرع الائتلاف في تنفيذ استطلاعات الرأي من أجل ضمان مشاركة أوسع وفهم أكثر عمقا لانطباع الجمهور العام. والعاملين في المؤسسات المختلفة لواقع الفساد في المجتمع الفلسطيني مدركا بان استطلاعات الرأي ليست الا أداة توفر مؤشرات وليست حقائق صارمة الا انها تمثل مرآة تعكس واقعا لا يجب الاستهانة به.

وعطفا على ما سبق ذكره، وعلى طريق مكافحة الفساد، سعى الائتلاف الى تنفيذ استطلاع رأي لقياس انطباعات الجمهور الفلسطيني حول قضايا تتعلق بحالة الفساد خلال العام 2009 حيث تم إجراؤه في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة.

يقوم هذا الاستطلاع (واستكمالاً للاستطلاعات السابقة التي أظهرت وجود الفساد في المجتمع الفلسطيني بنسب وأشكال مختلفة) على التعرف على أكثر أشكال الفساد انتشارا واي القطاعات التي ينتشر فيها الفساد أكثر من القطاعات الأخرى خلال العام 2009 واي المجالات التي كانت أكثر تضررا من الفساد خلال هذا العام. كذلك يركز هذا الاستطلاع على قضية التبليغ عن الفساد وحماية المبلغين عن حالات فساد، إضافة الى مؤشرات أخرى تسلط الضوء على آراء الجمهور العام حول قضايا الفساد في مجتمعنا الفلسطيني التي شأنها مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والحكومي وكافة المهتمين بمكافحة الفساد في العمل وبجدية على مكافحة الفساد. ومن أبرزها استخدام الواسطة والمحسوبية في الحصول على الخدمات العامة. وفوق ذلك، يهدف هذا الاستطلاع الى فحص حجم ودرجة التغيير في مستوى الفساد خلال العام 2009 سواء كان ذلك إيجابيا ام سلبيا. كما ركز الاستطلاع على فحص مدى توفر الفرص للمواطنين للاطلاع على الخدمات الحيوية خاصة الصحية والتعليمية وخدمات الحج والعمرة.

منهجية الدراسة

1.1. أداة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة في الأساس على مسح ميداني لعينة ممثلة للمجموعة المستهدفة. وقد كانت أداة المسح الرئيسة استمارة خاصة للفئة المستهدفة بالدراسة. وقد تضمنت الاستمارة ثلاثة أجزاء:

- البيانات التعريفية، التي تحتوي على رقم الاستمارة والمحافظة والتجمع السكاني وغيرها. بالإضافة إلى بيانات السيطرة النوعية مثل اسم الباحث والمدقق والمشرّف الميداني.
- خلفية المبحوث، التي تضمنت أسئلة حول حالته الاجتماعية، والاقتصادية، ووضعته الأكاديمية.
- مؤشرات الدراسة

وقد تم إنتاج الاستمارة بشكلها النهائي من خلال عملية تشاركية تفاعلية تضمنت الخطوات التالية:

أ. دراسة سابقة

عمل فريق البحث على مراجعة كافة الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي تم تنفيذها في الأراضي الفلسطينية. بهدف الاستفادة من المؤشرات المطروحة ولتفادي الأخطاء الموجودة في الاستطلاعات السابقة. كما اعتمدت الدراسة على افتراض وجود الفساد وأشكاله بالاستناد الى دراسات سابقة تم إجرائها في الأراضي الفلسطينية.

ب. دراسة بالمشاركة

تم تصميم الاستمارات والمؤشرات التي تضمنتها بجهود مشتركة وتعاون حثيث بين فريق من الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة - أمان ، وفريق ألفا العالمية. وبعد الانتهاء من تصميم الاستمارة تم إخضاعها للفحص الميداني من خلال دراسة ميدانية أولية (Pilot Test) وقد تم تحليل نتائج الدراسة الأولية واستخلاص العبر المناسبة وإجراء التعديلات الضرورية على استمارات المسح قبيل المباشرة بالعمل الميداني.

ج. الدراسة التجريبية

بعد أن صممت الاستمارة بصورتها شبه النهائية من خلال النقاش والتشاور مع مختلف أصحاب العلاقة، تم إخضاعها إلى دراسة تجريبية على عينة من مجتمع الدراسة بلغ حجمها 10 اسر فلسطينية. وقد هدفت الدراسة التجريبية إلى تحديد البنود التي قد تكون سبباً في خفض مستوى صدق أداة البحث، إما بسبب غموض لغوي أو مفهومي أو غير ذلك. كما هدفت إلى استكشاف مدى وضوح تعليمات تعبئة الاستمارة، ومدى ملائمة الفترة الزمنية المحددة لذلك. كما تم قياس معامل الثبات الداخلي لمجاور الاستمارة وبنودها. وبعد الانتهاء من الدراسة التجريبية تم تعديل الاستمارة وتنقيحها. وإعدادها بشكلها النهائي واعتمادها أداة للدراسة المسحية.

إيصال قضايا الفساد ومرتكبيه إلى الدوائر المختصة في النيابة العامة تمهيدا لوصولها إلى القضاء للنظر فيها سريعا واتخاذ الحكم الذي من شأنه أن يردع الآخرين عن التورط في أفعال فساد ويجعلهم تحت الرقابة المجتمعية الدائمة. خاصة أن حوالي 75.4% يعتقدون بأن العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد هي عقوبات غير رادعة وبالتالي لا بد من مراجعة قانون العقوبات فيما يتعلق بالمواد الخاصة بمعاقبة مرتكبي الفساد وفي مقدمتها المواد التي تعتبر ارتكاب الفساد جنحة وليس جنابة ورفع العقوبة الخاصة بذلك.

ان محاسبة رموز الفساد وبشكل خاص من يتناول على المال العام من كبار المسؤولين يمكن أن يعيد المصادقية لجهود مكافحة الفساد في نظر المواطنين.

أضف إلى ذلك أن 62.5% من المواطنين لا يعتقدون بوجود حماية كافية للمواطنين المبلغين عن حالات الفساد مقابل 26.3% من المواطنين الذين يعتقدون بوجود هذه الحماية. مما يستدعي ضرورة استمرار العمل على توعية الناس بأهمية الإبلاغ عن الفساد وتوفير الحماية لذلك من خلال عدة طرق أهمها: تطوير التشريعات ذات الشأن والتي تحمي المبلغين وتعوض الضحايا وتعاقب من يحاول من المسؤولين الانتقام من المبلغين وعدم معاقبة من يبلغ بحسن نية بجرمة التشهير.

كذلك بين هذا الاستطلاع أن ما نسبته 58.5% من المواطنين لا يرون أن الرد على شكواهم المقدمة بشأن الإبلاغ عن سلوك غير صحيح من قبل بعض العاملين في المؤسسات التي تقدم خدمات عامة تتم بشكل فعال خلال فترة زمنية ملائمة

وختاماً، أظهرت نتائج الاستطلاع عن مدى انتشار الفساد في العام 2009 فقد رأى حوالي نصف المبحوثين (50.5%) ان مستوى الفساد ازداد خلال العام 2009 مقابل 55% قالوا ان الفساد ازداد في العام 2008، في حين اعتبر 19.4% من المبحوثين انه لم يتغير عن عام 2008 (حيث كان مستوى انتشار الفساد حسب رأي المستطلعين لعام 2008 هو 55.8%) أما 26.0% من المستطلعين لعام 2009 قالوا ان الفساد انخفض مقابل 19.4% قالوا ان الفساد انخفض في العام 2008. 46.4% من المبحوثين يعتقدون ان مستوى الفساد سيزداد خلال 2010.

واقع الفساد في فلسطين

تعاني السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ توليها مقاليد الحكم في العام 1994 من صعوبات في الأداء ومن معيقات مختلفة تقف في وجه ارساء قواعد الحكم الصالح. فهي من جهة تعاني من سياسات الاحتلال الاسرائيلي واعتداءاته المستمرة على الارض والشعب وتدمير البنى التحتية خاصة المؤسسات العامة كما حدث في الحرب الاخيرة على غزة 2008-2009 وقبل ذلك خلال انتفاضة الأقصى 2000-2003. ومن جهة اخرى تعاني من صعوبات تتعلق بطبيعة البنية السياسية التي تحيط بعمل السلطة، وظروف نشأتها التاريخية وخبراتها المتواضعة في الحكم. ووجود اشكالات تتعلق بالانتقال من الثورة والمنافي الى الدولة والوطن. ولا يغيب عن البال ان اية حكومة انتقالية معرضة بشكل أكبر للفساد، فحالة عدم الاستقرار التي ترافق قيام اي دولة حديثة اضافة الى ضعف أو فراغ تشريعي وغياب الرؤية الواضحة بسبب الضغوطات الخارجية، وضعف سيادة حكم القانون ووجود تدخلات اجنبية سلبية مثل تدفق أموال مساعدات كبيرة لهذه الدولة قبل استكمال بناء مؤسساتها. كل هذه عوامل تسهم واسهمت بشكل كبير في انتشار الفساد في أوصال السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد ساهم الانقسام السياسي وما تركه من تعطيل المجلس التشريعي إلى تعطل عملية المصادقة على التشريعات والرقابة على القطاع العام والأداء الحكومي. بالإضافة الى صعوبات الرقابة على أداء الحكومة المقالة في قطاع غزة بسبب ما رافق الانقسام والحصار من تقييد للحريات الأساسية وحق التجمع.

اظهرت العديد من التقارير والدراسات التي أعدها ويعدها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - امان واستطلاعات الرأي التي أعدت لصالح الائتلاف وشملت الضفة الغربية وقطاع غزة ان هناك انتشار للفساد في قطاعات العمل الفلسطيني كافة سواء القطاع العام، القطاع الخاص، المنظمات الاهلية، الاعلام، الاحزاب السياسية، الخ. غير ان هذه الدراسات والاستطلاعات اظهرت ان أكثر القطاعات التي ينتشر فيها الفساد بشكل كبير هو القطاع العام وخاصة في المستويات العليا القيادية المدنية والأمنية، وتعتبر الواسطة والمحسوبية والحجابه في مجال التعيينات الحكومية والخدمات العامة أبرز أشكال الفساد انتشارا في جسم السلطة، يليها اختلاس المال العام مصحوبا باستغلال المنصب العام، اضافة الى الرشوة وغياب النزاهة والعلنية في العطاءات والمشتريات الحكومية.

وتتعدد الأسباب وراء انتشار أشكال الفساد هذه، ولكن يمكن القول أن غياب الإرادة السياسية الحقيقية في مكافحة الفساد لدى السلطة الوطنية الفلسطينية تعتبر السبب الأكبر في تفشي الفساد في المجتمع الفلسطيني وذلك لعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد. اضعف الى ذلك ضعف البناء المؤسساتي للسلطة من حيث عدم اكتمال هيكلها ومؤسساتها الرقابية، وضعف دور وقلة خبرة المجلس التشريعي، وضعف الجهاز القضائي وغياب سيادة القانون وعدم التزام أجهزة السلطة التنفيذية بتنفيذ الاحكام القضائية شجع عناصر الفساد على التهرب من المحاسبة.

وكان من الضروري والحال كذلك العمل على توعية المجتمع الفلسطيني بأهمية الحد من انتشار الفساد ووقف تفشيهِ في الجسم الفلسطيني. وكذلك من خلال التعرف على أسبابه ومظاهره ونتائجه وطرق مكافحته على طريق محاصرة نتائجه السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمس سلبيات المجتمع الفلسطيني دون استثناء، وتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المسائلة وذلك من خلال بناء قدرات القطاعات الفلسطينية المختلفة، نشر الأدبيات والدراسات التشخيصية لواقع المؤسسات العامة ونشر ثقافة المسائلة، واعداد مشاريع قوانين وانظمة تساهم في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المسائلة، ذلك كله من خلال مشاركة الجمهور العام بهذه النشاطات المختلفة واعطاء الرأي المساند لعمل أمان.

2.1. العينة

1.2.1. مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد من سن 18 عام فأكثر والذين يقيمون في الأراضي الفلسطينية.

2.2.1. إطار المعاينة

تكون إطار المعاينة من قائمة تشمل كل التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية، وتشمل هذه القائمة متغيرات تعريفية بتلك التجمعات، بالإضافة إلى متغيرات تصنيفية استخدمت في عملية إنشاء الطبقات، وأخيراً فقد اشتملت هذه القائمة على مقياس حجم للتجمعات السكانية تتمثل في عدد الأسر.

3.2.1. تصميم العينة

تم تصميم عينة طبقية عشوائية متعددة المراحل وبلغت قيمة خطأ المعاينة $\pm 3.0\%$ ، حيث تم في المرحلة الأولى اختيار عينة طبقية عشوائية منتظمة من التجمعات السكانية تكونت من 142 جُمعاً سكانياً، وفي المرحلة الثانية تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من الأسر من كل جُمع سكاني تم اختياره، وأخيراً في المرحلة الثالثة تم اختيار الشخص المناسب للاستطلاع باستخدام جدول كيش (Kish table) في كل أسرة تم اختيارها، بلغ حجم العينة الإجمالي 1538 فرداً، وأخيراً وقبل اختيار عينة التجمعات السكانية فقد تم تصنيفها إلى طبقات حسب المحافظة التي يقع فيها التجمع السكاني.

3.1. العمل الميداني

1.3.1. فريق العمل الميداني

قامت «ألفا العالمية» بتجنيد نخبة من المشرفين الميدانيين والباحثين المتمرسين في المسوحات الميدانية من مختلف المحافظات، وتجدر الإشارة إلى أن «ألفا العالمية» تحتفظ بقاعدة بيانات متطورة تتضمن عدداً كبيراً من الباحثين الميدانيين من مختلف المحافظات ويتم إثراء هذه القاعدة بمؤشرات حول آراء الباحثين في المسوحات التي يعملون بها ليتسنى استخراج معايير مفاضلة موضوعية بينهم بما يعظم من جودة أدائهم.

2.3.1. تدريب فريق العمل الميداني:

تم تنظيم حلقتي تدريب، الأولى في مدينة رام الله وشارك بها كافة الباحثين في الضفة الغربية، والثانية في مدينة غزة وشارك بها كافة الباحثين الميدانيين في قطاع غزة، وقد تم في الحلقات التدريبية شرح أهداف الدراسة، وتوضيح معنى المصطلحات والمؤشرات واستعراض كافة الأسئلة التي تضمنتها الدراسة من قبل فريق البحث في مؤسسة الفا العالمية وفريق البحث من أمان. كما قام فريق «ألفا العالمية» باستعراض معايير الجودة والدقة التي تلتزم بها «ألفا العالمية» في بحوثها المسحية، وعمل فريق الفا على شرح المحددات المنهجية واللوجستية والإدارية والمالية للعمل الميداني، كما بين الأهمية القصوى لعدم المساومة على جودة عملية جمع البيانات تحت كل الظروف وعلى أهمية التنسيق المستمر مع المشرف الميداني في المنطقة المعنية لإيجاد الحلول ومعالجة أي إشكالات ميدانية تنجم عن الإغلاقات المتكررة والتعقيدات الناجمة عنها.

3.3.1. آلية العمل الميداني:

تم تعيين منسقان للعمل الميداني في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تم تعيين خمسة مشرفين من ذوي الخبرة والدراية بالبحوث الميدانية، حيث كان هناك ثلاثة مشرفين في الضفة الغربية تم توزيعهم على المناطق الثلاث: شمال الضفة الغربية ووسط الضفة الغربية، وجنوب الضفة الغربية، واثنان في قطاع غزة، وقد ضم فريق العمل الميداني نخبة من الباحثين الميدانيين الذين يتمتعون بالخبرة والمصداقية والمقدرة على التعامل مع ظروف صعبة، حيث بلغ عدد الباحثين 42 باحثاً ميدانياً تم توزيعهم على مجموعات حسب حجم العينة في كل منطقة.

4.1. جمع البيانات:

تم جمع البيانات بين 2009/11/5 إلى 2009/11/10.

5.1. جودة البيانات (معالجة البيانات)

1.5.1. تدقيق البيانات:

خضعت كافة الاستمارات والبيانات إلى عدة مراحل من المراجعة والتدقيق تمشياً مع معايير الجودة التي تعتمدها «ألفا العالمية» في جمع البيانات، وتمثلت هذه المراحل بما يلي:

1. التدقيق الميداني: وتقع مسؤولية التدقيق الميداني على عاتق منسقي ومشرفي المناطق، حيث يقوم المشرفون المنسقون بتدقيق ومراجعة مجموعة من الاستمارات يتم اختيارها بشكل عشوائي قبل إرسالها إلى المكتب الرئيسي.
2. التدقيق المكتبي: في هذه المرحلة تخضع جميع الاستمارات للتدقيق من قبل فريق البحث، حيث يقوم الفريق بمراجعة كافة الاستمارات من حيث المصدقية ومنطقية الإجابات.
3. ترميز الاستمارات: وبعد الانتهاء من عملية التدقيق تم ترميز الاستمارات، بالرجوع إلى أدلة الترميز المعدة مسبقاً، حيث يتم تجهيز الاستمارة بشكلها النهائي من أجل إدخال بياناتها.
4. التدقيق أثناء الإدخال: ويتم ذلك من خلال برنامج الإدخال، حيث تم تجهيز البرنامج بقواعد منطقية احترازية لا تسمح بإدخال بيانات خاطئة، بالإضافة إلى مراعاة الانتقالات في الاستمارة التي يقوم بها البرنامج تلقائياً.
5. تنظيف البيانات: بعد الانتهاء من عملية إدخال البيانات تم استخراج جداول تكرارية أولية لمؤشرات الدراسة، وتمت مراجعتها من قبل الفريق الإحصائي للتأكد من سلامة البيانات المدخلة وعدم وجود حالات طرفية لافتة للنظر، وفي حالة وجود أخطاء كانت تتم عملية إدخال الاستمارة مرة أخرى.
6. مصداقية البيانات: في هذه المرحلة تتم إعادة إدخال ما يعادل 10% من الاستمارات ومقارنة نتائجها مع ما تم إدخاله، وفي حالة وجود أي فروقات يتم تدقيق الاستمارات وإعادة إدخالها بصورة صحيحة.

2.5.1. إدخال البيانات

لقد تم تصميم برنامج إدخال البيانات باستخدام (Access 2000)، ويتمتع برنامج الإدخال بالخواص التالية:

1. إمكانية التعامل مع نسخة مطابقة للأصل (باللغة العربية) على شاشة الحاسوب.
2. المحافظة على الحد الأدنى من الخطأ لمُدخلي البيانات الرقمية أو خطأ العمل الميداني.
3. سهولة عرض البيانات المختلفة لأقسام الاستمارة المختلفة.
4. القدرة على فحص التسلسل المنطقي في بيانات الاستمارة.
5. القدرة على التدقيق الداخلي.
6. سهولة الاستخدام (user-friendly).

6.1. تحليل البيانات

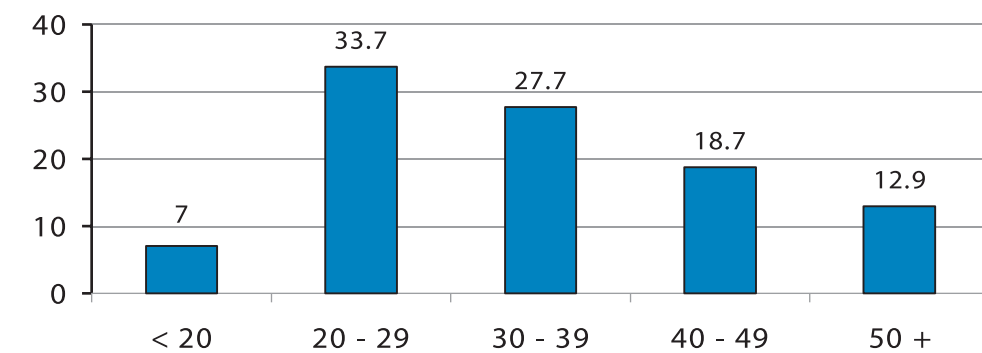
بعد الانتهاء من عملية الإدخال والتأكد من سلامتها وجاهزيتها للتحليل واستخراج النتائج، تم تحويل البيانات من (Access2000) إلى الرزمة الإحصائية (SPSS) باستخدام برنامج (StatTransfare)، الذي يضمن عملية تحويل البيانات من قاعدة بيانات إلى أخرى مع المحافظة على نفس السمات التي تحظى بها البيانات، وقد تم تحليل النتائج باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، ثم تم استخراج الجداول التكرارية والجداول التقاطعية التي تبين التوزيع النسبي لمؤشرات الدراسة حسب متغيرات خاصة بمجتمع الدراسة.

النتائج الرئيسية

1.2. عينة الدراسة

بلغ حجم عينة الدراسة 1583 شخصاً من أعمارهم 18 عام فأكثر ويقومون في الأراضي الفلسطينية، منهم 65.9% في الضفة الغربية و34.1% في قطاع غزة. كما بلغت نسبة الذكور بينهم 50.0% ونسبة الإناث 50.0%. وبخصوص التوزيع النسبي لأعمار المبحوثين فقد كانت النتائج كما يلي: 7.0% أقل من 20 عام، 33.7% 20 - 29 عام، 27.7% 30 - 39 عام، 18.7% 40 - 49 عام، و12.9% 50 عام فأكثر. وقد بلغ معدل الأعمار 34.6 عام لاجمالي المبحوثين.

الشكل 1: التوزيع النسبي لعمر للمبحوثين



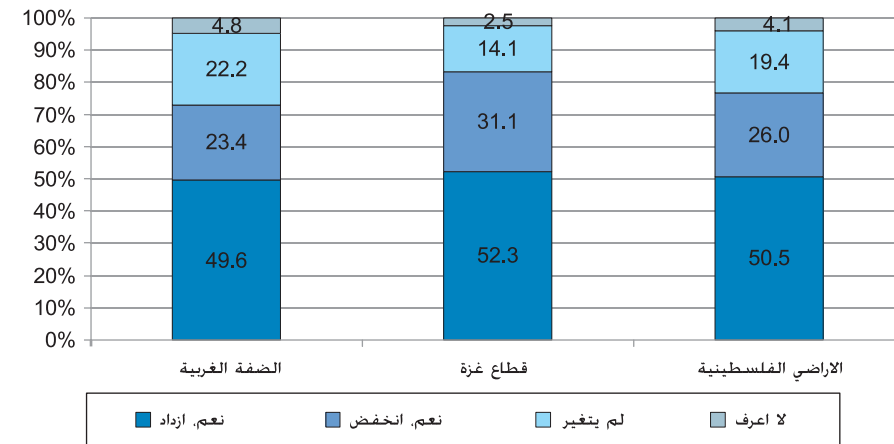
وعلى صعيد المستوى التعليمي فقد أظهرت النتائج أن 36.6% من مجمل المبحوثين مستواهم التعليمي المرحلة الأساسية فما دون، 43.8% ثانوي إلى دبلوم، 19.6% جامعي فأكثر. وفيما يتعلق بالحالة العملية للمبحوثين فقد بلغت نسبة العاملين من أفراد العينة 40.1% مقابل 59.9% لا يعملون. كما أن 29.1% من العاملين يعملون في القطاع الحكومي، 63.4% في القطاع الخاص، 3.1% في القطاع الأهلي، و2.9% في وكالة الغوث (UNRWA) و1.5% يعملون في المؤسسات الدولية.

النسبة	النسبة	
	قطاع غزة	الضفة الغربية
المرحلة الأساسية فما دون	31.9	39.1
ثانوي - دبلوم	46.8	42.2
جامعي فأكثر	21.4	18.7
المجموع	100	100

2.2. واقع الفساد خلال العام 2009

بينت النتائج أن حوالي نصف المبحوثين (50.5%) يعتقدون أن الفساد خلال العام 2009 قد زاد، مقابل 26.0% من المبحوثين يعتقدون أن مستوى الفساد قد انخفض، 19.4% قالوا لم يتغير، و4.0% قالوا لا اعرف. وعلى صعيد الموقع الجغرافي فقد بينت النتائج أن حوالي 49.6% من مبحوثي الضفة الغربية يعتقدون أن الفساد خلال العام 2009 قد زاد، مقابل 23.4% يعتقدون أن مستوى الفساد قد انخفض، 22.2% قالوا لم يتغير، و4.8% قالوا لا اعرف. أما في قطاع غزة فقد أفاد أكثر من النصف (52.3%) باعتقادهم أن الفساد خلال العام 2009 قد زاد، مقابل 31.1% يعتقدون أن مستوى الفساد قد انخفض، 14.1% قالوا لم يتغير، و2.5% قالوا لا اعرف.

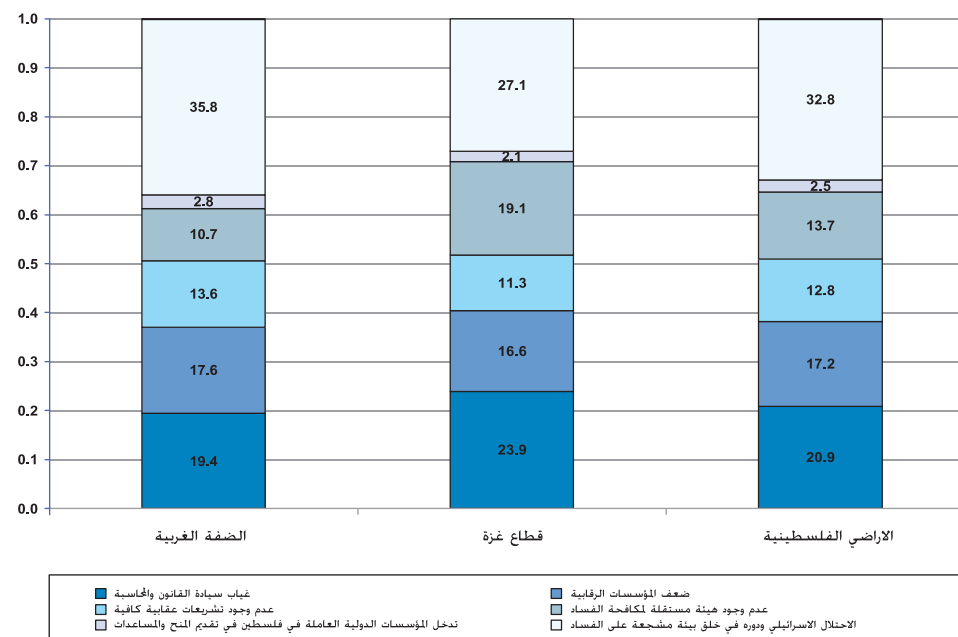
الشكل 2: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول مستوى الفساد خلال العام 2009 حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



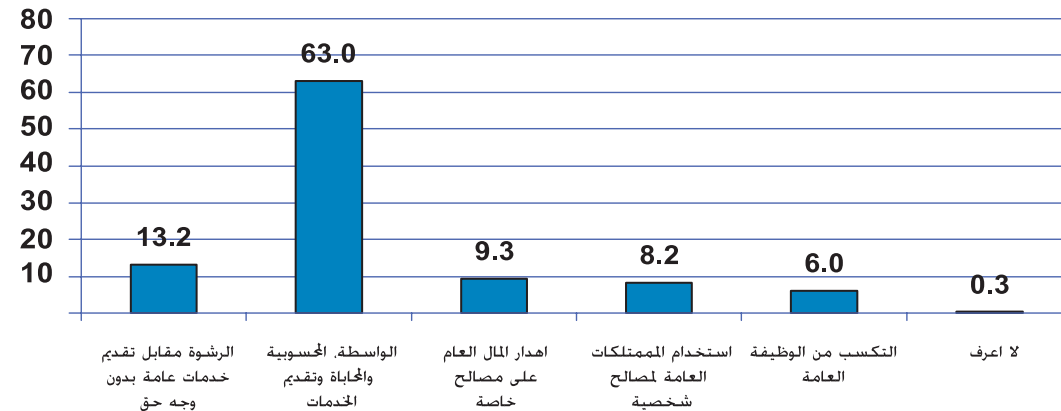
وعن أسباب انتشار الفساد خلال العام 2009، فقد قال 32.8% من المبحوثين أن الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد هو أكثر سبب يؤدي إلى انتشار الفساد، 20.9% قالوا غياب سيادة القانون والمحاسبة، 17.2% قالوا ضعف المؤسسات الرقابية، 12.8% قالوا عدم وجود تشريعات عقابية كافية، 13.6% قالوا عدم وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، و2.5% قالوا تدخل المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين في تقديم المنح والمساعدات، وأقل من 1.0% قالوا لا اعرف.

وعلى صعيد الموقع الجغرافي فقد بينت الدراسة أن 35.8% من مبحوثي الضفة الغربية أن الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد هو أكثر سبب يؤدي إلى انتشار الفساد، 19.4% قالوا غياب سيادة القانون والمحاسبة، 17.6% قالوا ضعف المؤسسات الرقابية، 13.7% قالوا عدم وجود تشريعات عقابية كافية، 10.7% قالوا عدم وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، و2.8% قالوا تدخل المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين في تقديم المنح والمساعدات، وأقل من 1.0% قالوا لا اعرف. أما في قطاع غزة فقد بينت النتائج أن 27.1% من المبحوثين يرون أن الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد هو أكثر سبب يؤدي إلى انتشار الفساد، 23.9% قالوا غياب سيادة القانون والمحاسبة، 16.6% قالوا ضعف المؤسسات الرقابية، 11.3% قالوا عدم وجود تشريعات عقابية كافية، 19.1% قالوا عدم وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، و2.1% قالوا تدخل المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين في تقديم المنح والمساعدات، وأقل من 1.0% قالوا لا اعرف.

الشكل 3: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول أسباب انتشار الفساد في الأراضي الفلسطينية عام 2009 حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



الشكل 5: التوزيع النسبي لآراء الباحثين حول انتشار أشكال الفساد في القطاع العام خلال العام 2009



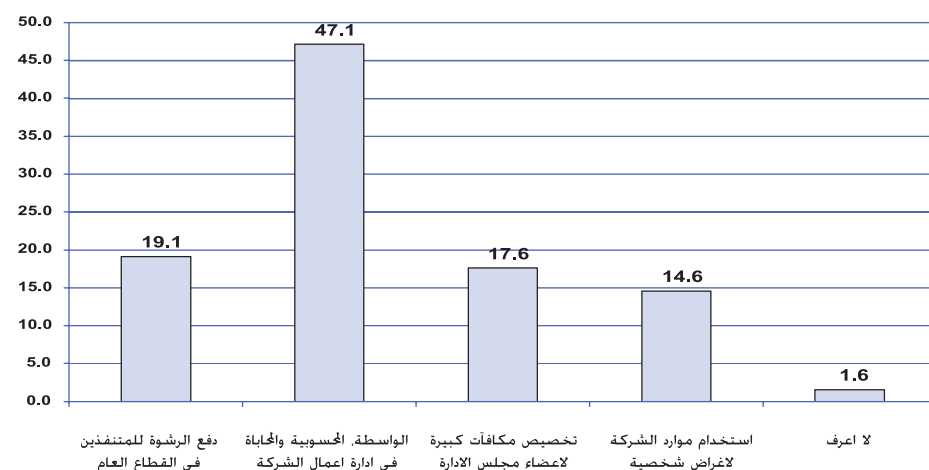
4.2. القطاع الخاص

بينت الدراسة ان حوالي 47.1% من مجمل الباحثين يرون ان الواسطة، المحسوبية والمحاباة في ادارة اعمال الشركة هي اكثر اشكال الفساد انتشاراً في القطاع الخاص 2009، 19.1% قالوا دفع الرشوة للمتنفذين في القطاع العام، 17.6% قالوا تخصيص مكافآت كبيرة لاجراء مجلس الادارة، 14.6% قالوا استخدام اغراض الشركة لاغراض شخصية، و1.6% قالوا لا اعرف.

وفي الضفة الغربية، بينت الدراسة ان 47.2% من مبحوثي الضفة الغربية يرون ان الواسطة، المحسوبية والمحاباة في ادارة اعمال الشركة هي اكثر اشكال الفساد انتشاراً في القطاع الخاص خلال العام 2009، 19.8% قالوا دفع الرشوة للمتنفذين في القطاع العام، 15.6% قالوا تخصيص مكافآت كبيرة لاجراء مجلس الادارة، 15.0% قالوا استخدام اغراض الشركة لاغراض شخصية، و2.4% قالوا لا اعرف.

اما في قطاع غزة، فقد كانت النتائج كما يلي: 46.9% من مبحوثي قطاع غزة يرون ان الواسطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات هي اكثر اشكال الفساد انتشاراً في القطاع الخاص خلال العام 2009، 17.7% قالوا دفع الرشوة للمتنفذين في القطاع العام، 21.6% قالوا تخصيص مكافآت كبيرة لاجراء مجلس الادارة، و13.7% قالوا استخدام اغراض الشركة لاغراض شخصية.

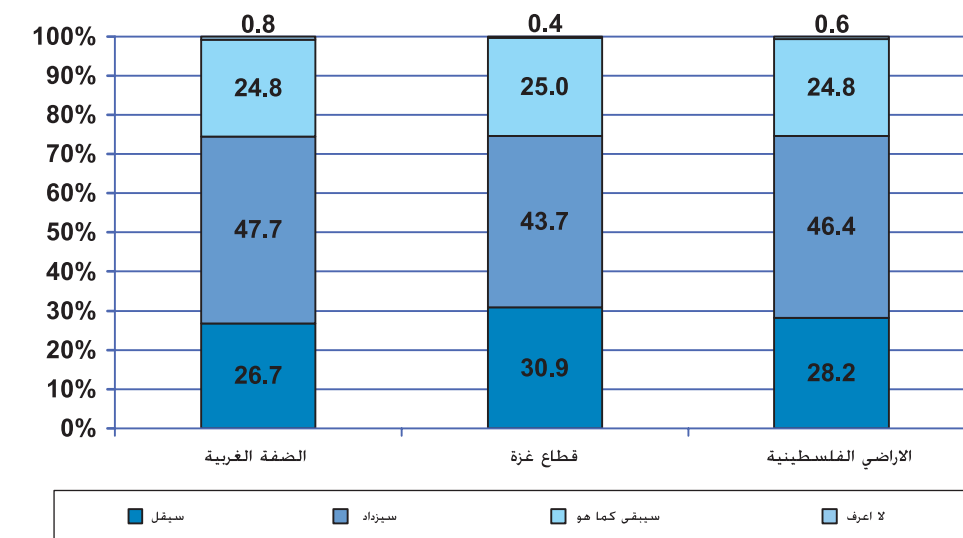
الشكل 6: التوزيع النسبي لآراء الباحثين حول انتشار أشكال الفساد في القطاع الخاص خلال العام 2009



وعن توقعات الباحثين حول مستوى الفساد خلال العام القادم (2010)، بينت النتائج ان حوالي 46.4% من مجمل الباحثين يعتقدون ان مستوى الفساد خلال العام 2010 سيزداد، مقابل 28.2% يعتقدون انه سينخفض، و24.8% قالوا سيبقى كما هو، و0.6% قال لا اعرف.

وعلى صعيد الموقع الجغرافي، بينت النتائج 47.7% من مبحوثي الضفة الغربية يعتقد ان مستوى الفساد سيزداد خلال العام 2010، 26.7% يعتقدون انه سينخفض، 24.8% يعتقدون ان مستوى الفساد خلال العام 2010 سيبقى كما هو، و0.8% قالوا لا اعرف. أما في قطاع غزة فقد كانت النتائج كما يلي: 43.7% قالوا سيزداد، 30.9% قالوا سينخفض، 25.0% قال سيبقى كما هو، و0.4% قالوا لا اعرف.

الشكل 4: التوزيع النسبي لتوقعات الباحثين حول مستوى الفساد في العام 2010 حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



3.2. واقع الفساد في القطاع العام

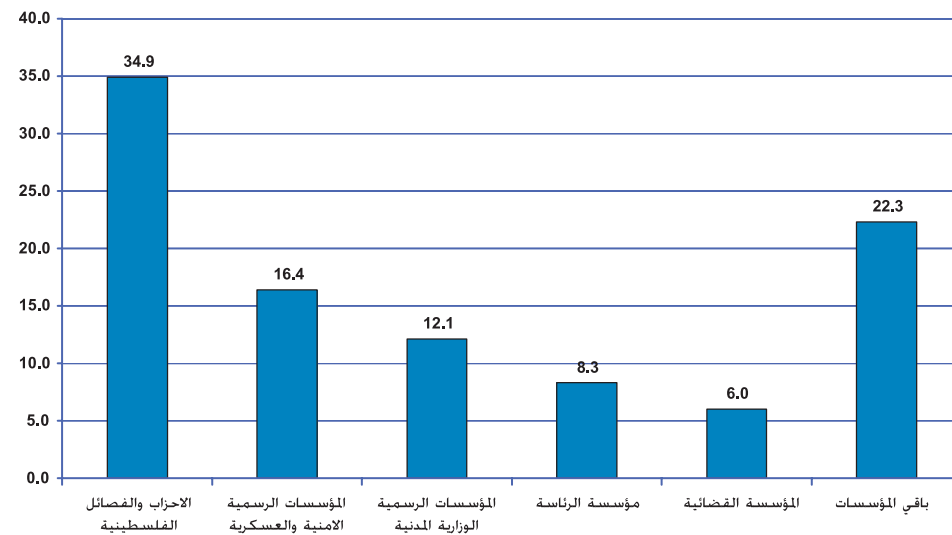
بينت الدراسة ان حوالي 63.0% من مجمل الباحثين يرون ان الواسطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة هي اكثر اشكال الفساد انتشاراً في القطاع العام خلال العام 2009، و13.2% قالوا الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة او الحصول على منفعة بدون وجه حق، 9.3% قالوا إهدار المال العام على مصالح خاصة، 8.2% استخدام المصادر والممتلكات العامة لمصالح شخصية مثل: سيارة حكومية، 6.0% قالوا التكسب من الوظيفة العامة، و0.3% قالوا لا اعرف.

وعلى صعيد الموقع الجغرافي، بينت النتائج ان 63.5% من الباحثين في قطاع غزة يرون ان الواسطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة هي اكثر اشكال الفساد انتشاراً في القطاع العام خلال العام 2009، 11.5% قالوا الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة او الحصول على منفعة بدون وجه حق، 11.1% قالوا انفاق المال العام على مصالح خاصة، 7.6% استخدام المصادر والممتلكات العامة لمصالح شخصية، 6.3% قالوا التكسب من الوظيفة العامة، اما في الضفة الغربية فقد كانت النتائج 62.7% يرون ان الواسطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة هي اكثر اشكال الفساد انتشاراً في القطاع العام خلال العام 2009، 14.1% قالوا الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة او الحصول على منفعة بدون وجه حق، 8.4% قالوا انفاق المال العام على مصالح خاصة، 8.5% استخدام المصادر والممتلكات العامة لمصالح شخصية مثل: سيارة حكومية، 5.8% قالوا التكسب من الوظيفة العامة، و0.4% قالوا لا اعرف.

5.2. القطاع الاهلي

أظهرت النتائج ان 36.5% من مجمل المبحوثين يرون ان الواسطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات هي اكثر اشكال الفساد انتشاراً في القطاع الاهلي خلال العام 2009، 35.1% قالوا الواسطة، المحسوبية والمحاباة في التعيينات والوظائف، 16.3% قالوا استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لاغراض شخصية او انتخابية، 9.2% قالوا الرشوة، و2.9% قالوا لا اعرف.

الشكل 8: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول اكثر خمسة مؤسسات معاناةً من انتشار الفساد خلال العام 2009



وعلى صعيد الموقع الجغرافي، أظهرت النتائج ان 34.6% من المبحوثين في الضفة الغربية يرون ان الاحزاب والفصائل الفلسطينية هي اكثر مؤسسة معاناةً من الفساد خلال العام 2009، 15.6% قالوا المؤسسات الرسمية الامنية والعسكرية، 10.3% قالوا المؤسسات الرسمية الوزارية المدنية، 11.2% قالوا مؤسسة الرئاسة، 6.6% قالوا المؤسسة القضائية، 6.4% قالوا المؤسسة التشريعية، 6.5% قالوا الهيئات المحلية، 2.4% قالوا مؤسسات القطاع الخاص، 2.7% قالوا مؤسسات القطاع الاهلي، 2.2% قالوا المؤسسات الدولية العاملة في الاراضي الفلسطينية، 0.3% قالوا النيابة العامة، و1.3% قالوا لا اعرف.

اما في قطاع غزة، فقد اظهرت النتائج ان 35.5% من المبحوثين في قطاع غزة يرون ان الاحزاب والفصائل الفلسطينية هي اكثر مؤسسة معاناةً من الفساد خلال العام 2009، 17.9% قالوا المؤسسات الرسمية الامنية والعسكرية، 15.6% قالوا المؤسسات الرسمية الوزارية المدنية، 2.5% قالوا مؤسسة الرئاسة، 5.0% قالوا المؤسسة القضائية، 5.0% قالوا المؤسسة التشريعية، 2.1% قالوا الهيئات المحلية، 8.8% قالوا مؤسسات القطاع الخاص، 6.1% قالوا مؤسسات القطاع الاهلي، 1.1% قالوا المؤسسات الدولية العاملة في الاراضي الفلسطينية، و0.4% قالوا النيابة العامة.

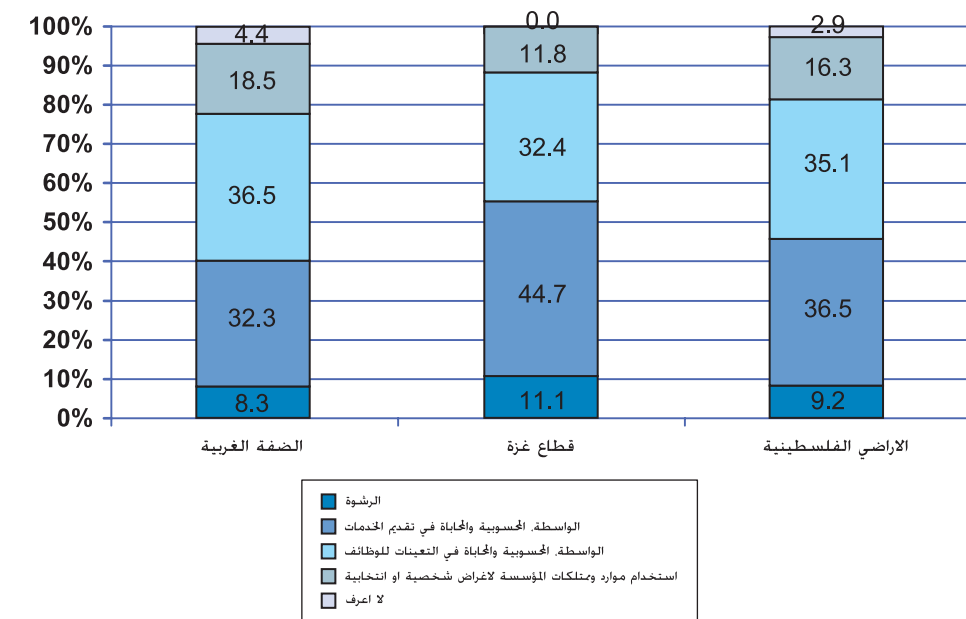
7.2. الخدمات الاكثر معاناةً من انتشار الفساد خلال العام 2009

وعن الخدمات التي انتشر فيها الفساد خلال العام 2009، فقد بينت النتائج ان 49.2% من مجمل المبحوثين يرون ان التعيينات والوظائف هي اكثر خدمة انتشر فيها الفساد بشكل عام خلال العام 2009، 19.1% قالوا توزيع المساعدات الاجتماعية العينية والمالية، 8.8% قالوا الخدمات الصحية، 6.6% قالوا خدمات الشرطة واجهزة الامن، 6.1% قالوا الخدمات التعليمية، 2.3% قالوا الخدمات العامة (المياه، الكهرباء، الاتصالات...الخ)، 1.9% قالوا تراخيص مزاوله المهن والاعمال، 1.8% قالوا المعاملات المدنية (الجوازات، الهويات، طلبات لم الشمل...الخ)، 1.6% قالوا الجمارك والضريبة، 0.7% قالوا خدمات تسجيل الاراضي، 0.6% قالوا العطاءات العامة، 0.3% قالوا خدمات المحاكم الفلسطينية، و1.0% قالوا لا اعرف.

وفي الضفة الغربية اظهرت الدراسة ان حوالي نصف مبحوثي الضفة الغربية (50.6%) يرون ان التعيينات والوظائف هي اكثر خدمة انتشر فيها الفساد بشكل عام خلال العام 2009، 17.8% قالوا توزيع المساعدات الاجتماعية العينية والمالية، 7.3% قالوا الخدمات الصحية، 7.7% قالوا خدمات الشرطة واجهزة الامن، 5.5% قالوا الخدمات التعليمية، 2.1% قالوا الخدمات العامة (المياه، الكهرباء، الاتصالات...الخ)، 2.5% قالوا تراخيص مزاوله المهن والاعمال، 2.0% قالوا المعاملات المدنية (الجوازات، الهويات، طلبات لم الشمل...الخ)، 1.5% قالوا الجمارك والضريبة، 0.6% قالوا خدمات تسجيل الاراضي، 0.8% قالوا العطاءات العامة، 0.3% قالوا خدمات المحاكم الفلسطينية، و1.5% قالوا لا اعرف.

أما في قطاع غزة، فقد بينت النتائج ان 46.4% من مبحوثي قطاع غزة يرون ان التعيينات والوظائف هي اكثر خدمة انتشر فيها الفساد بشكل عام خلال العام 2009، 21.6% قالوا توزيع المساعدات الاجتماعية العينية والمالية، 11.6% قالوا الخدمات الصحية، 7.3% قالوا الخدمات التعليمية، 4.4% قالوا خدمات الشرطة واجهزة الامن، 2.9% قالوا الخدمات العامة (المياه، الكهرباء، الاتصالات...الخ)، 1.9% قالوا الجمارك والضريبة، 1.5% قالوا المعاملات المدنية (الجوازات، الهويات، طلبات لم الشمل...الخ)، 1.0% قالوا خدمات تسجيل الاراضي، 0.8% قالوا تراخيص مزاوله المهن والاعمال، 0.4% قالوا خدمات المحاكم الفلسطينية، 0.2% قالوا العطاءات العامة، و0.2% قالوا لا اعرف.

الشكل 7: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول انتشار اشكال الفساد في القطاع الاهلي خلال العام 2009 حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



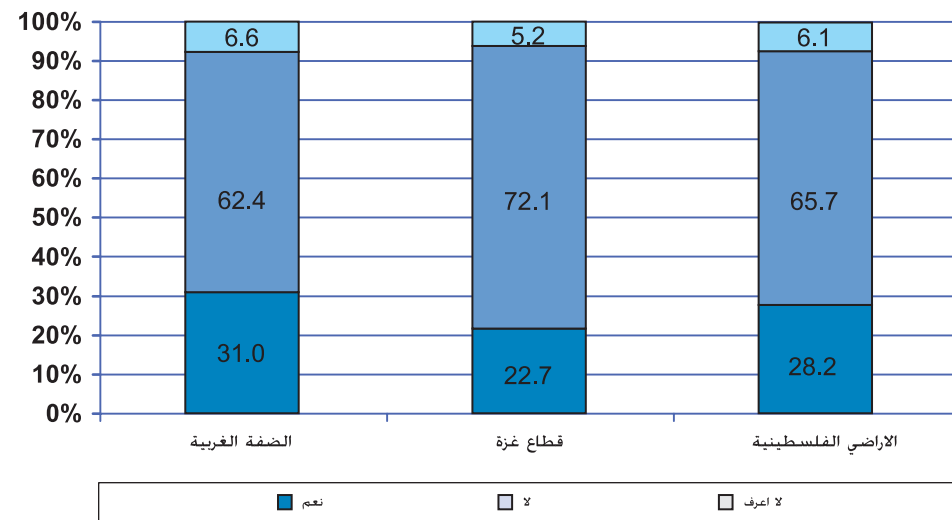
وفي الضفة الغربية افاد 36.5% من المبحوثين ان الواسطة، المحسوبية والمحاباة في التعيينات والوظائف هي اكثر اشكال الفساد انتشاراً في القطاع الاهلي خلال العام 2009، 32.3% قالوا الواسطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات، 18.5% قالوا استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لاغراض شخصية او انتخابية، 8.3% قالوا الرشوة، و4.4% قالوا لا اعرف.

اما في قطاع غزة، فقد افاد 44.7% يرون ان الواسطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات هي اكثر اشكال الفساد انتشاراً في القطاع الاهلي خلال العام 2009، 32.4% قالوا الواسطة، المحسوبية والمحاباة في التعيينات والوظائف، 11.8% قالوا استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لاغراض شخصية او انتخابية، 11.1% قالوا الرشوة، و9.2% قالوا لا اعرف.

6.2. المؤسسات الاكثر معاناةً من انتشار الفساد خلال العام 2009

هدف هذا المؤشر الى التعرف على أكثر ثلاثة مؤسسات انتشر فيها الفساد خلال العام 2009، حيث بينت النتائج ان 34.9% من مجمل المبحوثين يرون ان الاحزاب والفصائل الفلسطينية هي اكثر مؤسسة معاناةً من الفساد خلال العام 2009، 16.4% قالوا المؤسسات الرسمية الامنية والعسكرية، 12.1% قالوا المؤسسات الرسمية الوزارية المدنية، 8.3% قالوا مؤسسة الرئاسة، 6.0% قالوا المؤسسة القضائية، 5.9% قالوا المؤسسة التشريعية، 5.0% قالوا الهيئات المحلية، 4.6% قالوا مؤسسات القطاع الخاص، 3.8% قالوا مؤسسات القطاع الاهلي، 1.8% قالوا المؤسسات الدولية العاملة في الاراضي الفلسطينية، 0.3% قالوا النيابة العامة، و0.8% قالوا لا اعرف.

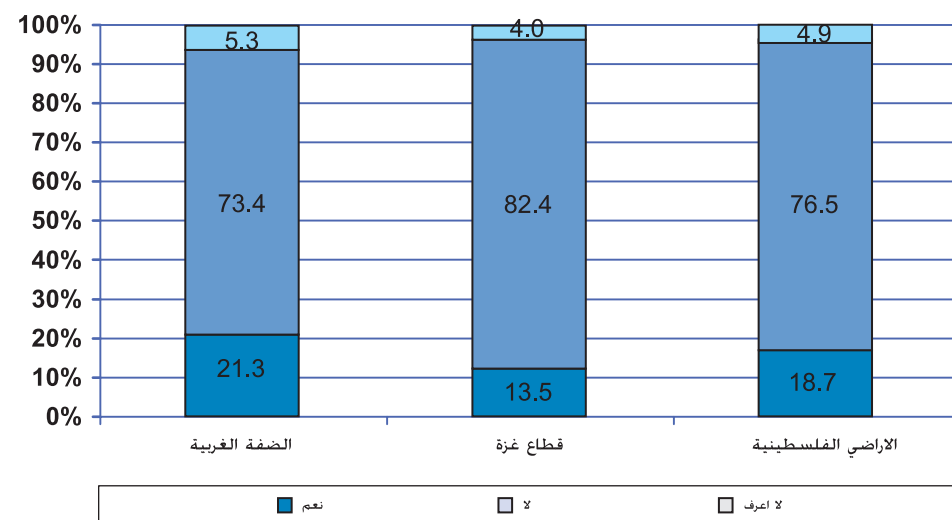
الشكل 10: التوزيع النسبي لآراء الباحثين حول إمكانية الاطلاع على شروط ومعايير ونتائج المنح الدراسية حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



وبخصوص التعيينات في الوظائف العامة، فقد قال أقل من خمس الباحثين (18.7%) انه تتاح الفرص للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على التعيينات في الوظائف العامة، مقابل 76.5% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص الاطلاع على التعيينات في الوظائف العامة، و4.8% قالوا لا اعرف.

وفي الضفة الغربية قال 21.3% من الباحثين انه تتاح الفرص للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على التعيينات في الوظائف العامة، مقابل 73.4% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص الاطلاع على التعيينات في الوظائف العامة، و5.3% قالوا لا اعرف. وفي قطاع غزة، قال 13.5% من الباحثين انه تتاح الفرص للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على التعيينات في الوظائف العامة، مقابل 82.4% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص الاطلاع على التعيينات في الوظائف العامة، و4.0% قالوا لا اعرف.

الشكل 11: التوزيع النسبي لآراء الباحثين حول إمكانية الاطلاع على إدارة الخدمات والتعيينات في الوظائف العامة حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



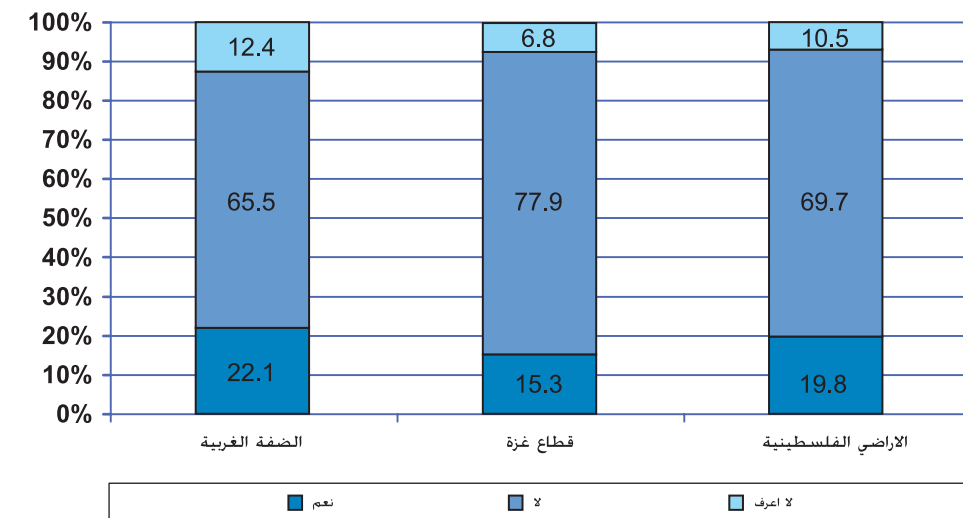
8.2. الاطلاع على ادارة بعض الخدمات العامة

هدف هذا الجزء الى التعرف على آراء الفلسطينيين حول اتاحة الفرصة للاطلاع على ادارة مجموعة من الخدمات العامة بلغ عددها 6 خدمات هي: عطاءات الأشغال واللوازم العامة، شروط ومعايير ونتائج المنح الدراسية، تقديم الخدمات الصحية، التعيينات في الوظائف العامة، الترقيات في الوظائف العامة، خدمات الحج والعمرة. وقد كانت النتائج كما يلي:

افاد 19.8% من مجمل الباحثين انه تتاح الفرص للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على ادارة عطاءات الأشغال واللوازم العامة، مقابل 69.7% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص الاطلاع على ادارة عطاءات الأشغال واللوازم العامة، و10.5% قالوا لا اعرف.

وعلى صعيد الموقع الجغرافي، افاد 22.1% من مبحوثي الضفة الغربية انه تتاح الفرص للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على ادارة عطاءات الأشغال واللوازم العامة، مقابل 65.5% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص الاطلاع على ادارة عطاءات الأشغال واللوازم العامة، و12.4% قالوا لا اعرف. اما في قطاع غزة فقد قال 15.3% من مبحوثي قطاع غزة انه تتاح الفرص للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على ادارة عطاءات الأشغال واللوازم العامة، مقابل 77.9% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على ادارة عطاءات الأشغال واللوازم العامة، و6.8% قالوا لا اعرف.

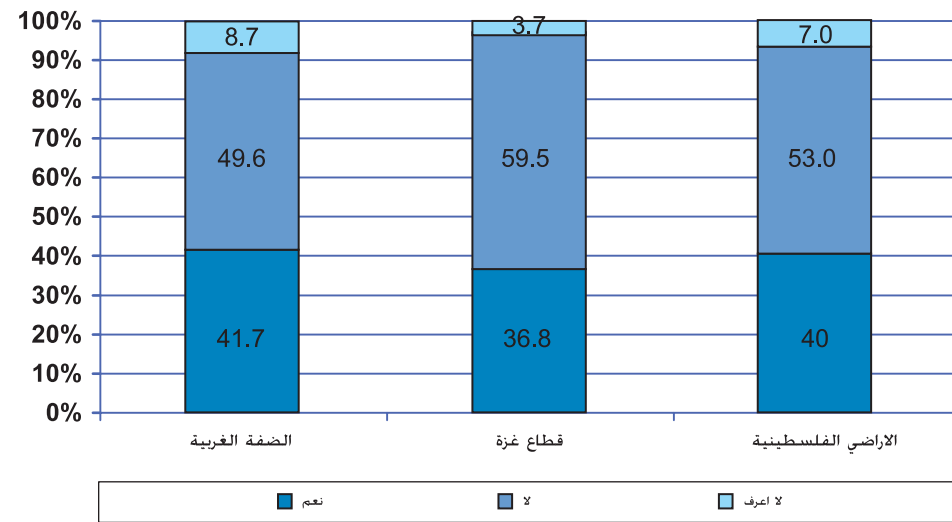
الشكل 9: التوزيع النسبي لآراء الباحثين حول إمكانية الاطلاع على عطاءات الأشغال واللوازم العامة حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



وعن شروط ومعايير ونتائج المنح الدراسية، فقد قال 28.2% من مجمل الباحثين انه تتاح الفرص للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على شروط ومعايير ونتائج المنح الدراسية، مقابل 65.7% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على شروط ومعايير ونتائج المنح الدراسية، و6.1% قالوا لا اعرف.

وعلى صعيد الموقع الجغرافي، افاد 31.0% من مبحوثي الضفة الغربية انه تتاح الفرص للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على شروط ومعايير ونتائج المنح الدراسية، مقابل 62.4% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على شروط ومعايير ونتائج المنح الدراسية، و6.6% قالوا لا اعرف. اما في قطاع غزة فقد قال 22.7% من مبحوثي قطاع غزة انه تتاح الفرص للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على شروط ومعايير ونتائج المنح الدراسية، مقابل 72.1% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على ادارة عطاءات الأشغال واللوازم العامة، و5.2% قالوا لا اعرف.

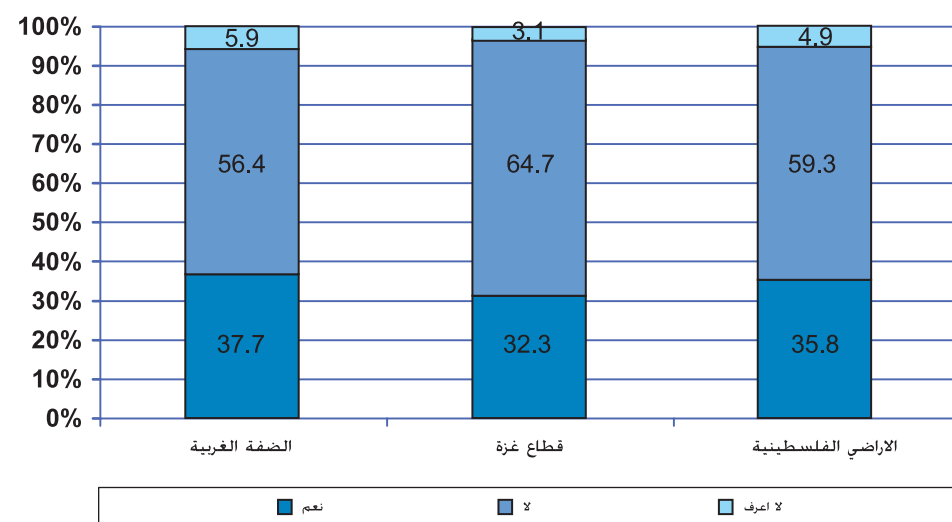
الشكل 13: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول إمكانية الاطلاع على إدارة خدمات الحج والعمرة حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



وعن تقديم الخدمات الصحية، قال 35.8% من مجمل المبحوثين يرون انه تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على تقديم الخدمات الصحية، 59.3% قالوا انه لا تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على تقديم الخدمات الصحية، و4.9% قالوا لا اعرف.

وفي الضفة الغربية، اظهرت النتائج ان 37.7% من المبحوثين يرون انه تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على تقديم الخدمات الصحية، 56.4% قالوا انه لا تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على تقديم الخدمات الصحية، وفي قطاع غزة بينت النتائج ان 32.3% من المبحوثين يرون انه تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على تقديم الخدمات الصحية، 64.7% قالوا انه لا تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على تقديم الخدمات الصحية، و3.1% قالوا لا اعرف.

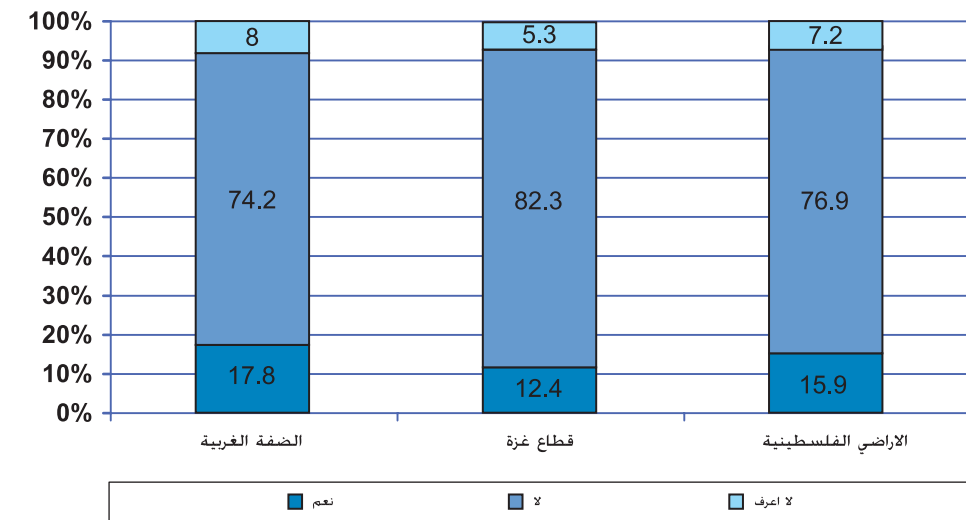
الشكل 14: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول إمكانية الاطلاع على تقديم الخدمات الصحية حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



وعند الحديث عن الترقيات في الوظائف العامة، قال 15.9% من مجمل المبحوثين انه تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على الترقيات في الوظائف العامة، مقابل 76.9% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على الترقيات في الوظائف العامة، و7.2% قالوا لا اعرف.

وعلى صعيد الموقع الجغرافي، فقد بينت النتائج أن 17.8% من مبحوثي الضفة الغربية يرون انه تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على الترقيات في الوظائف العامة، مقابل 74.2% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على الترقيات في الوظائف العامة، و8.0% قالوا لا اعرف. اما في قطاع غزة فقد بينت النتائج ان 12.4% من مبحوثي القطاع يرون انه تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على الترقيات في الوظائف العامة، مقابل 82.3% قالوا لا يمكن للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على الترقيات في الوظائف العامة، و5.3% قالوا لا اعرف.

الشكل 12: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول إمكانية الاطلاع على إدارة الترقيات في الوظائف العامة حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)

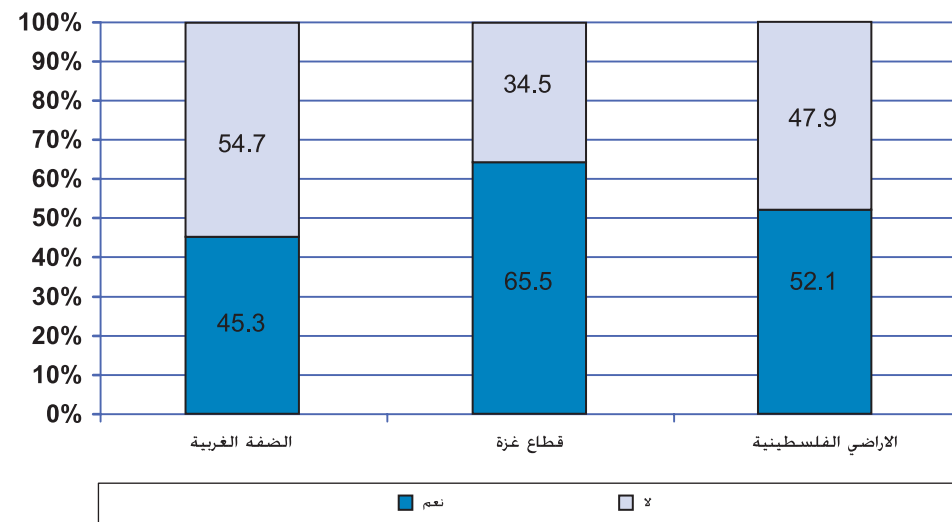


اما عن خدمات الحج والعمرة فقد اظهرت النتائج ان 40% من مجمل المبحوثين يرون انه تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على خدمات الحج والعمرة، 53.0% قالوا انه لا تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على خدمات الحج والعمرة، و7.0% قالوا لا اعرف.

وفي الضفة الغربية، اظهرت النتائج ان 41.7% من المبحوثين يرون انه تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على خدمات الحج والعمرة، 49.6% قالوا انه لا تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على خدمات الحج والعمرة، وفي قطاع غزة بينت النتائج ان 36.8% من المبحوثين يرون انه تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على خدمات الحج والعمرة، 59.5% قالوا انه لا تتاح الفرصة للمواطنين بشكل عام والمعنيين بشكل خاص للاطلاع على خدمات الحج والعمرة، و3.7% قالوا لا اعرف.

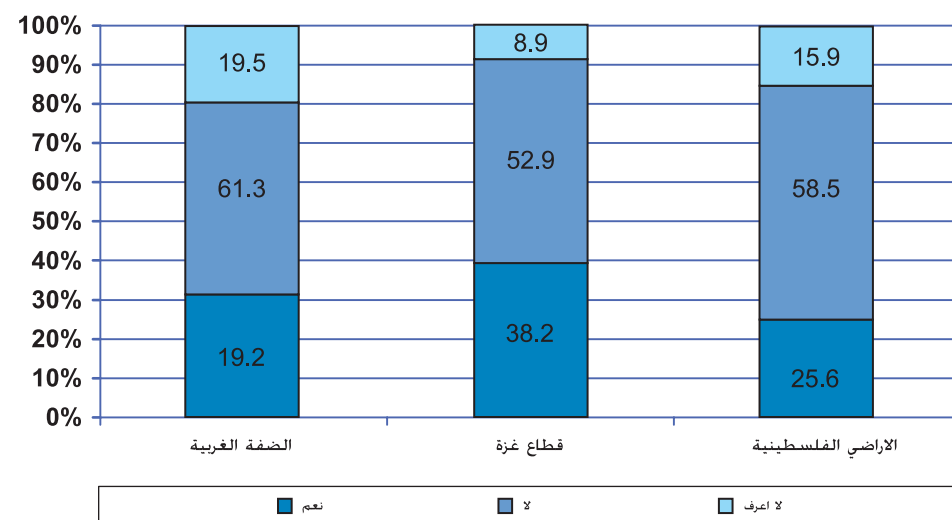
وحول معرفة الباحثين بالجهات الخولة باستقبال شكاوي الفساد، افاد 52.1% انهم يعرفون الجهات الخولة باستقبال شكاوي الفساد. مقابل 47.9% قالوا انهم لا يعرفون. وفي الضفة الغربية افاد 45.3% انهم يعرفون الجهات الخولة باستقبال شكاوي الفساد. مقابل 54.7% قالوا انهم لا يعرفون. اما في قطاع غزة، فقد افاد 65.5% انهم يعرفون الجهات الخولة باستقبال شكاوي الفساد. مقابل 34.5% قالوا انهم لا يعرفون.

الشكل 17: التوزيع النسبي لآراء الباحثين حول معرفة الجهات الخولة باستقبال شكاوي الفساد حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



وحول إعتقاد الباحثين بوجود رد على شكاوي المواطنين المقدمة تجاه المؤسسات التي تقدم خدمات عامة (صحة، تعليم، مساعدات.....) خلال فترة زمنية ملائمة، بينت النتائج أن 25.6% من مجمل الباحثين يعتقدون بوجود رد على تلك الشكاوي، بمقابل 58.5% منهم قالوا لا يوجد رد، وأما من أجابوا لا أعرف كانت نسبتهم 15.9%. وعلى مستوى التوزيع الجغرافي كان توزيع الإجابات بالنسبة للضفة الغربية: 19.2% قالوا نعم يوجد رد، و61.23% قالوا لا يوجد رد، في حين أجاب 19.5% بلا أعرف، أما بالنسبة لقطاع غزة: فقد قال 38.2% من الباحثين أنه يوجد رد على تلك الشكاوي، في حين إعتبر 52.9% أنه لا يوجد رد، أما من قالوا لا أعرف كانت نسبتهم 8.9%.

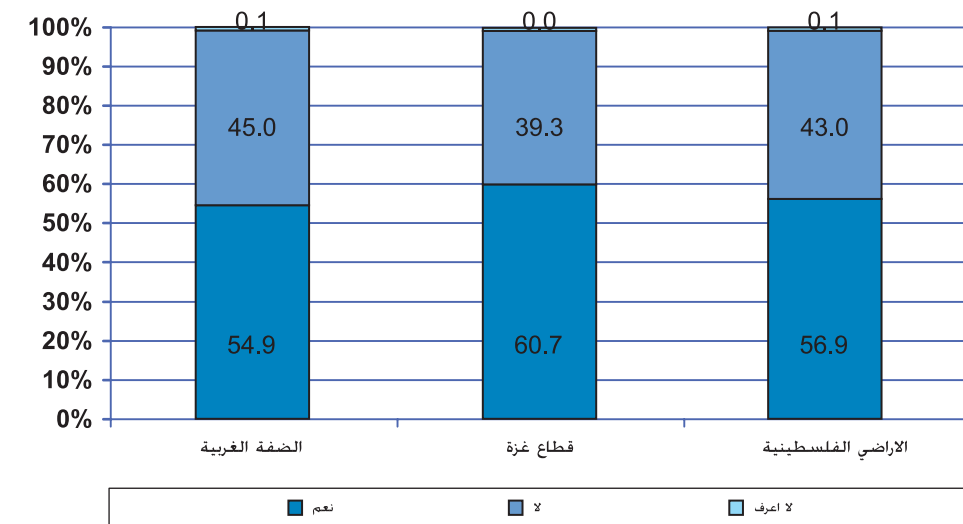
الشكل 18: التوزيع النسبي لآراء الباحثين حول إعتقادهم بوجود رد على شكاوي المواطنين المقدمة تجاه المؤسسات التي تقدم خدمات عامة (صحة، تعليم، مساعدات.....) خلال فترة زمنية ملائمة حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



9.2. التبليغ عن الفساد

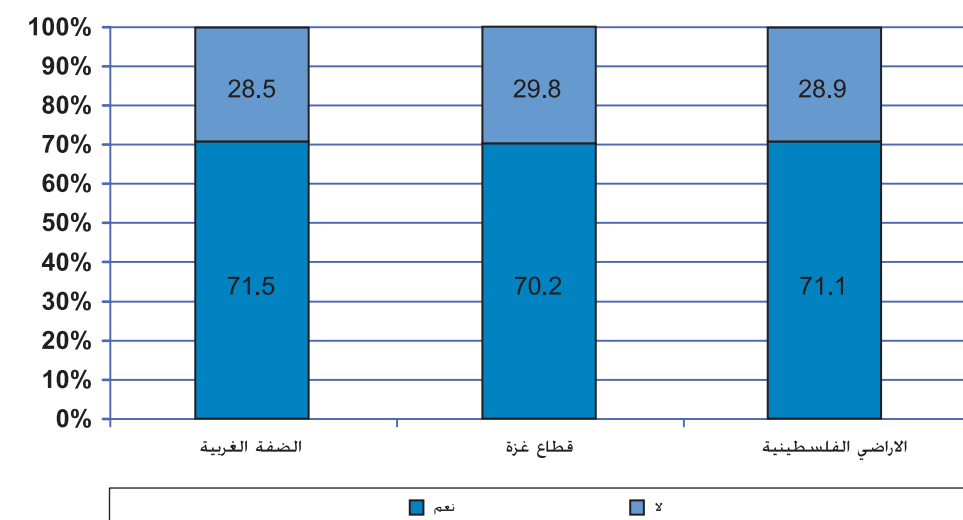
بينت الدراسة ان اكثر من نصف الباحثين (56.9%) من مجمل الباحثين سيقومون بالابلاغ عن حالة فساد في حال كانوا شاهدين على وقوعها. مقابل 43.1% قالوا انهم لن يقوموا بالابلاغ. وعلى صعيد الموقع الجغرافي، أظهرت النتائج ان 54.9% من مبحوثي الضفة الغربية سيقومون بالابلاغ عن حالة فساد في حال كانوا شاهدين على وقوعها. مقابل 45.1% قالوا انهم لن يقوموا بالابلاغ. وفي قطاع غزة، افاد 60.7% من المبحوثين انهم سيقومون بالابلاغ عن حالة فساد في حال كانوا شاهدين على وقوعها. مقابل 39.3% قالوا انهم لن يقوموا بالابلاغ.

الشكل 15: التوزيع النسبي لآراء الباحثين حول ابلاغهم عن حالة فساد في حال كانوا شاهدين على وقوعها في الضفة الغربية وقطاع غزة



وفي حال تعرض الباحثين الى حالة فساد قال 71.1% من المبحوثين انهم سيقومون بالابلاغ عن حالة فساد باعتبارهم ضحية لارتكاب الفساد. مقابل 28.9% قالوا انهم لن يقوموا بالابلاغ. وفي الضفة الغربية، قال 71.5% انهم سيقومون بالابلاغ عن حالة فساد باعتبارهم ضحية لارتكاب الفساد. مقابل 28.5% قالوا انهم لن يقوموا بالابلاغ. وفي قطاع غزة، قال 70.2% من المبحوثين انهم سيقومون بالابلاغ عن حالة فساد باعتبارهم ضحية لارتكاب الفساد. مقابل 29.8% قالوا انهم لن يقوموا بالابلاغ.

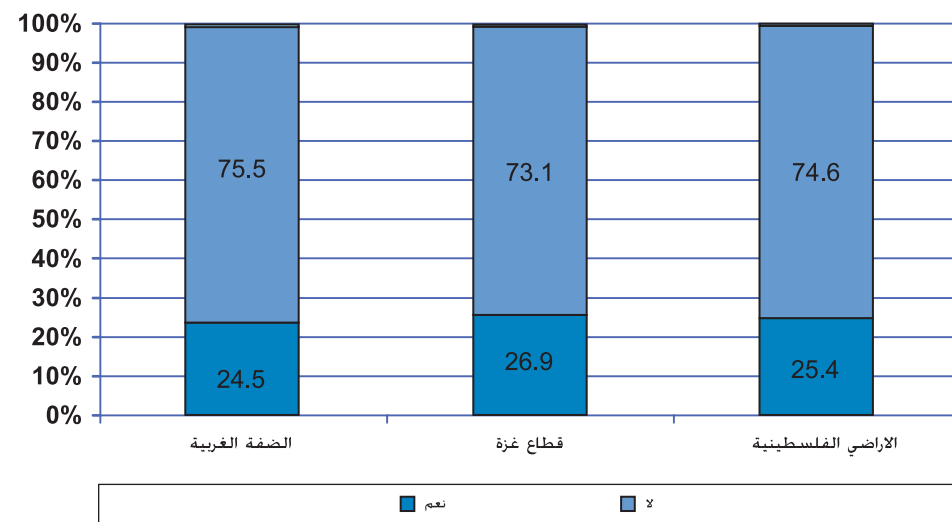
الشكل 16: التوزيع النسبي لآراء الباحثين حول ابلاغهم عن حالة فساد في حال كانوا ضحية لارتكاب الفساد حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



10.2. الموقف من الوساطة

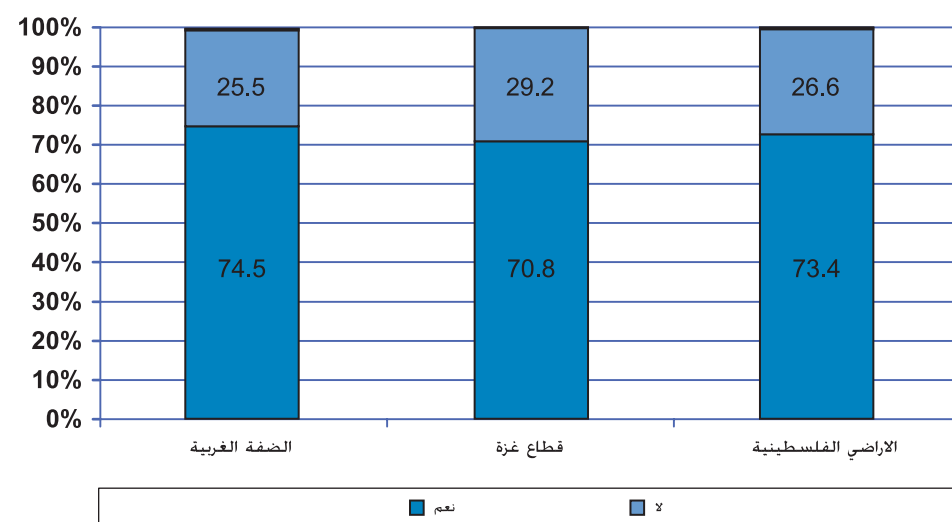
بينت النتائج ان حوالي ربع المبحوثين (25.4%) طلبوا خلال العام 2009 واسطة من طرف ما لمساعدتهم في الحصول على خدمة عامة. مقابل 74.6% قالوا انهم لم يطلبوا من طرف ما لمساعدتهم في الحصول على خدمة عامة. وقد بينت النتائج ان 24.5% من مبحوثي الضفة طلبوا من طرف ما لمساعدتهم في الحصول على خدمة عامة مقابل 26.9% من مبحوثي قطاع غزة.

الشكل 21: التوزيع النسبي للمبحوثين الذين طلبوا خلال عام 2009 واسطة من طرف ما لمساعدتهم في الحصول على خدمة عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة



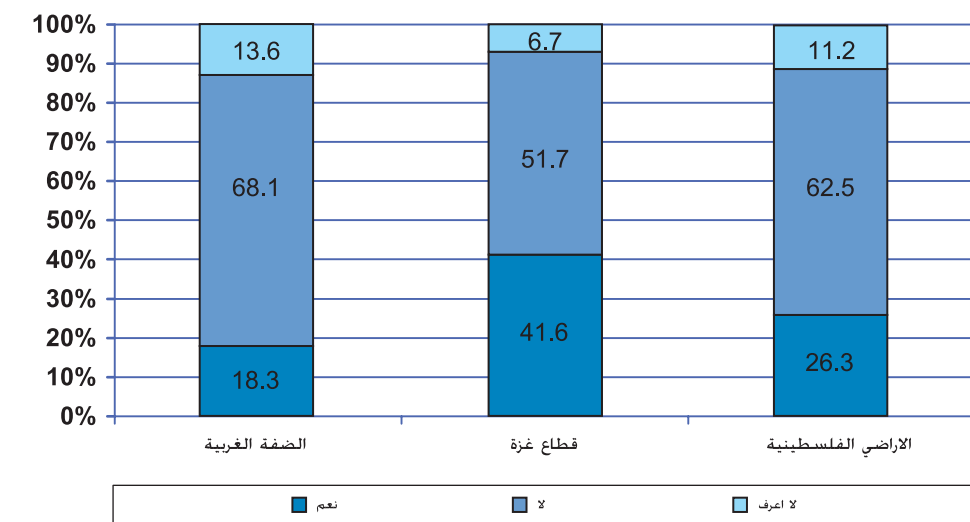
كما بينت الدراسة ان غالبية المبحوثين (73.4%) يعتبرون ان الوساطة تساعدهم في الوصول الى الخدمة العامة. مقابل 26.6% قالوا انهم يعتبرون ان الوساطة لا تساعدهم في الوصول الى الخدمة العامة. وعلى صعيد الموقع الجغرافي بينت الدراسة ان 74.5% من مبحوثي الضفة الغربية يرون ان الوساطة تساعدهم في الوصول الى الخدمة العامة مقابل 70.8% من مبحوثي قطاع غزة.

الشكل 22: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول مساعدة الوساطة لهم في الوصول الى الخدمة العامة حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)



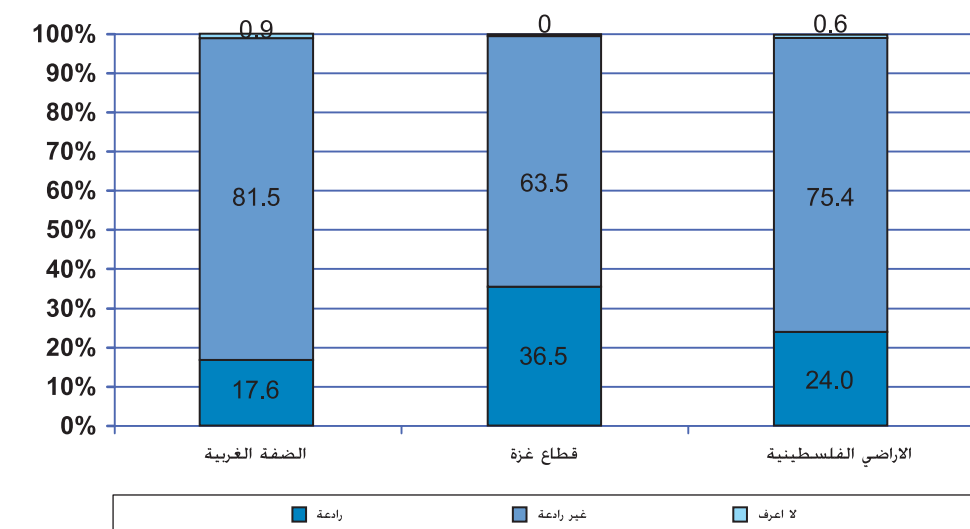
وفيما يتعلق بحماية المواطنين المبلغين عن حالات فساد. بينت النتائج ان حوالي ربع المبحوثين (26.3%) انه توجد حماية كافية للمواطنين المبلغين عن حالات الفساد. مقابل 62.5% قالوا لا يوجد حماية كافية. و11.2% قالوا لا اعرف. وعلى صعيد الموقع الجغرافي. قال 18.3% من مبحوثي الضفة الغربية انه توجد حماية كافية للمواطنين المبلغين عن حالات الفساد. مقابل 68.1% قالوا لا يوجد حماية كافية. و13.6% قالوا لا اعرف. اما مبحوثي قطاع غزة. فقد قال 41.6% انه توجد حماية كافية للمواطنين المبلغين عن حالات الفساد. مقابل 51.7% قالوا لا يوجد حماية كافية. و6.7% قالوا لا اعرف.

الشكل 19: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين عن حالات الفساد في الضفة الغربية وقطاع غزة



وعن العقوبات التي تطبق على مرتكبي الفساد. بينت النتائج 24.0% من مجمل المبحوثين يعتقدون ان هذه العقوبات رادعة. مقابل 75.4% يعتقدون انها غير رادعة. و0.6% قالوا لا اعرف. وعلى صعيد الموقع الجغرافي. قال 17.6% من مبحوثي الضفة الغربية ان هذه العقوبات رادعة. مقابل 81.5% يعتقدون انها غير رادعة. و0.9% قالوا لا اعرف. وفي قطاع غزة قال 36.5% ان هذه العقوبات رادعة. مقابل 63.5% يعتقدون انها غير رادعة.

الشكل 20: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول اعتقادهم بمدى فعالية العقوبات التي تطبق على مرتكبي جرائم الفساد حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)

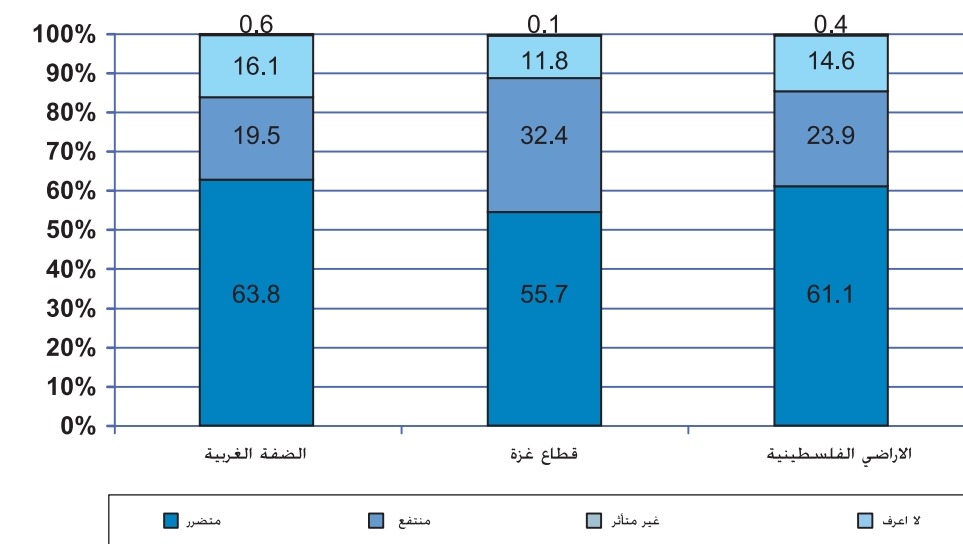


آخر إصدارات أمان

1. دراسة نظام النزاهة الوطني
2. National Integrity System Study Palestine 2009
3. حق التجمع والتنظيم في الدول العربية. مدخل إصلاح وتنمية
4. تقرير الفساد السنوي 2008
5. برشور جوائز النزاهة
6. برشور ملخص دراسة نظام النزاهة الوطني
7. نتائج استطلاع الرأي العام أجرته أمان حول الفساد في الأراضي الفلسطينية
8. مبادئ سلوك للمؤسسات الأهلية والمنظمات النقابية والأحزاب السياسية العربية
9. الهيئة العامة للبتروكول «بين القيم والتقويم»
10. نزاهة العقود الإدارية على ضوء قانوني العطاءات للأشغال الحكومية واللوازم العامة
11. بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني
12. مراجعة نقدية للقرار بقانون لسنة 2007 بشأن غسل الأموال
13. التقرير السنوي 2008
14. Annual Report 2008
15. Transparency and integrity ambience in the Palestinian water sector
16. نشرة خاصة باحتفال الشفافية 2008
17. النشرة الإخبارية - العدد الثالث. الحملة الوطنية لمكافحة الفساد ودعم وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
18. المبادئ الإرشادية للحق في التجمع والتنظيم في العالم العربي.
19. تقرير: التجربة الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال

أما بالنسبة لتأثير الواسطة على المجتمع، فقد بينت النتائج أن 61.1% من المبحوثين قالوا أنها تضر بالمجتمع، بمقابل 23.9% إعتبروها نافعةً له. في حين أجاب 14.6% بأن الواسطة لا تؤثر عليه. أما 0.4% منهم قالوا لا أعرف. وبالنسبة لتوزيع الإجابات حسب الموقع الجغرافي فقد كانت نسبة المبحوثين الذين إعتبروا الواسطة تضر بالمجتمع بالضفة الغربية هم 63.8%. ومن إعتبرها نافعة له نسبتهم 19.5%. بينما إعتبر 16.1% من المبحوثين أنها لا تؤثر عليه. وأجاب باقي المبحوثين وهم 0.6% بلا أعرف. أما بالنسبة لقطاع غزة، فقد كانت نسبة الذين إعتبروا أن الواسطة تضر بالمجتمع هم 55.7% بمقابل 32.4% قالوا أنها نافعة له. في حين إعتبر 11.8% منهم أنها لا تؤثر عليه.

الشكل 23: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول تأثير الواسطة في المجتمع حسب الموقع الجغرافي (الضفة الغربية وقطاع غزة)





الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

عمارة الريماوي، ط1، شارع الإرسال-رام الله، هاتف: 02 2989506 / 02 2974949،
فاكس: 02 2974948، ص.ب: 69647، القدس: 95908

مكتب غزة: شارع الحلبي، عمارة الحشام - ط1، هاتف: 08 2884767، فاكس: 08 2884766

بريد إلكتروني: aman@aman-palestine.org

الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2010

برنامج "أمان" بتمويل مشكور من حكومتي النرويج وهولندا